رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1269) السنة الخامسة - الثلاثاء (8) تموز 2008

http ://www.almadapaper.com

E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية

20 صفحة

500 دينار

أكدا ضرورة تقوية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وكردستان

طالباني يبحث مع كروكر علاقات العراق الدبلوماسية مع دول الجوار

بغداد/ المدى

بحث رئيس الجمهورية جلال طالباني مع السفير الامريكي رايان كروكر والوفد المرافق له سبل تفعيل اطر التعاون وتوسيع العلاقات الثنائية بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس طالباني السفير كروكر في مكتبه أمس الاثنين وجرى خلاله تقييم ما توصلت اليها المفاوضات بين الجانبين بشأن اقامة علاقات الصداقة والتعاون طويلة الامد بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، حيث جدد السفير كروكر تأكيد بلاده ان الولايات المتحدة الامريكية ستحترم سيادة العراق واستقلاله الوطني في أي اتفاقية يتم توقيعها بين البلدين و ان الولايات المتحدة الامريكية لاتقدم على أي خطوة من شأنها ان تنتقص من استقلال العراق و سيادته .

وأوضح الرئيس طالباني للسفير الامريكي اهمية النجاحات الدبلوماسية التي تحققت على طريق تعميق علاقات العراق مع جواره الاقليمي و العربي ، مشيداً بالنتائج التي تمخضت عن زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى الامارات العربية المتحدة حيث شطبت دولة الامارات جميع ديونها المترتبة على العراق البالغة سبعة مليارات دولار وعينت سفيراً لها في العراق .

كما تبادل الرئيس طالباني الرأي مع السفير كروكر بشأن مجموعة من القضايا المهمة من بينها انتخابات مجالس المحافضات إضافة الى ضرورة تقوية العلاقات بين الحكومة الاتحادية في بغداد و حكومة اقليم كردستان و حل المسائل العالقة بينهما .

وسلط طالباني الضوء على نتائج جولته الاخيرة الى الولايات المتحدة واليونان مشيراً الى ان جميع المسؤولين الامريكيين الذين التقاهم أجمعوا على اهمية النجاحات التي تحققت في العراق في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية .

ومن جهته ثمن السفير الامريكي جهود الرئيس طالباني المستمرة على الساحة السياسية مشددا على اهمية استمرار هذه الجهود من اجل حل المشاكل العالقة و ترسيخ الوحدة الوطنية و النهوض بالواقع العراقي نحو مرحلة متقدمة من الانجازات السياسية والاقتصادية و التنموية.

المالكي: مذكرة تفاهم لجلاء القوات الامريكية او جدولة انسحابها

بغداد/ المدى

اكد رئيس الوزراء نوري المالكي ان "التوجه الحالي" يقضي بالتوصل الى مذكرة تفاهم مع الامريكيين "إما لجلاء القوات" أو جدولة انسحابها".

واضاف المالكي بحسب بيان صادر عن مكتبه امس الاثنين بعد لقائه السفراء العرب المعتمدين في دولة الامارات التي يزورها ان "القاعدة في الاتفاق هو الاحترام الكامل للسيادة العراقية" ، مبيناً ان المفاوضات بشان الاتفاق الامني مع الجانب الامريكي مستمرة.

لكن المفاوضات ما تزال حتى الآن متعثرة برغم اعلان وزير الخارجية هوشيار زيباري الاربعاء الماضية انها "اشرفت على نهايتها".

وقد اكد زيباري وجود خيارات بديلة في حال عدم التوصل الى اتفاقية امنية قائلا "لدينا بدائل نستعين بها في حال التأخر او عدم التوصل الى اتفاق امني منها اتفاقية ثنائية بديلة، او نذهب الى مجلس الامن ونطلب منهم تمديد تفويضهم سنة اخرى".

واضاف ان "المفاوضات قطعت شوطا كبيرا وطويلا حتى وصلنا لبعض الحلول، مثل سلطة القضاء العراقي والاعتقالات، وتنفيذ العمليات (العسكرية) المشتركة وصلنا لتفهم ان تكون من منطلق التعاون" عبر تنفيذ مشترك.

كما اشار الى تأكيد الجانب الاميركي استعداده "تسليم العراق السيطرة على اجواء البلاد في اللحظة التي يكون العراق لديه القدرة على السيطرة عليها".

من جهته رجح القيادي بالائتلاف العراقي الموحد حسن السنيد، الاثنين، أن يتم تحويل الاتفاقية طويلة الأمد بين بغداد وواشنطن إلى بروتوكول أمني تلحقه اتفاقية اقتصادية واعمارية في حال عدم الوصول إلى صيغة تفاهم بين العراق والولايات المتحدة بشانها.

وأوضح السنيد في تصريح"إذا لم نستطع التوصل إلى تفاهم بشان الاتفاقية طويلة الأمد بيننا وبين أمريكا سنلجأ لتحويلها إلى بروتوكول امني متكون من صفحة أو صفحتين يلحق باتفاقية الإطار الاقتصادية والاعمارية".

وكان "إعلان مبادئ" وقعه الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء نوري المالكي في كانون الأول الماضي وقد خطط للتوقيع عليه في الـ٣١ من تموز الجاري ليدخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني من العام القادم.

وتابع السنيد "سنكتفي في الأيام القادمة بالحديث عن بروتوكول بجلاء القوات الأمريكية أو بروتوكول بجدولة رحيل القوات الأمريكية من العراق".

وبين أنه ما زال أمام الاتفاقية شوط كبير قائلا "هناك ميل لدينا أن يكون هناك بروتوكول يحدد زمن وعمل وجدولة وصلاحيات القوات الأمريكية من العراق".

ويحكم الاتفاقية وجود القوات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٨، إذ يعتمد وجودها حاليا على تفويض من الأمم المتحدة يجدد عند نهاية كل سنة بطلب من الحكومة.

ولن تكون الاتفاقية نافذة المفعول ما لم يصادق عليها البرلمان.

تعاون مشترك لبسط الامن في العراق.. تصوير سعد الله الخالدي

قال لـ(المدى) : نريد دعماً فنياً

برهم صالح : العراق ليس بحاجة الى معونات مالية

بغداد/ نصير العوام

قال نائب رئيس الوزراء برهم صالح ان العراق ليس بحاجة الى معونات مالية ومنح وانما يحتاج الى دعم فني ومساعدة لتطوير قدراته الذاتية .

واعتبر صالح انعقاد المؤتمر السابع للجنة المانحين المرفق الدولي لإعادة الاعمار بالعراق في بغداد ،أمس الاثنين ،دليلاً على الثقة المتنامية بمستقبل العراق والثقة بالانجازات الامنية والاقتصادية التي تحققت.

واكد نائب رئيس الوزراء لـ (المدى) خلال حضوره المؤتمر ان العراق بلد غني ولا يحتاج الى معونات مالية ، وانما يحتاج الى شراكة مع المجتمع الدولي لتعزيز قدراته الذاتية ليستطيع استثمار موارده الذاتية وتطويرها بشكل افضل. وبين صالح ان مثل هذه المؤتمرات مفيد ،وقد لوحظ من خلالها ان هناك اهتماما كبيرا بالعراق وبمستقبله ،مشيرا الى ان العمل سيتركز على تحويل هذا الاهتمام الى دعم ملموس يشاهده المواطن العراقي من خلال المشاريع الخدمية وتطوير الاقتصاد بما ينهض بالواقع الاقتصادي للبلد. واوضح ان من خلال هذا الطريق نستطيع ان نستثمر مواردنا وامكاناتنا بشكل افضل لخدمة العراق.

من جانبه قال وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي بابان لـ (المدى): ان التركيز الآن منصب على برنامج تطوير القدرات وعلى المشاريع العامة التي تتكفل بها الميزانية العراقية. واشار بابان الى ان التحسن الملموس في الوضع الامني قد دفع بالشركات الاجنبية للمجيء الى العراق وهو مؤشر ذو دلالة مهمة جداً. وأكد بابان ان هناك تغيرا بطبيعة المساعدات الدولية المقدمة للعراق واصبح التعامل "بمفهوم" الشراكة بدلاً من "تقديم المساعدات".

على صعيد متصل قال الناطق المدني لخطة فرض القانون تحسين الشيخلي لـ(المدى): ان الاموال الممنوحة للعراق ليست مهمة ،فالعراق بلد غني، والمهم في الامر هو نيات المجتمع الدولي بالمشاركة في اعمار العراق. وأكد الشيخلي ان الاموال التي ستقدمها الدول المانحة لن تكون بقدر الاموال الموجودة في الخزانة العراقية، فالعراق لديه القدرات الكافية للتنمية والاستثمار، ولكن في الوقت نفسه يحتاج الى دعم المجتمع الدولي من خلال رفده بالخبرات والكفاءة والقدرات الفنية المتوافرة لديه وهذه هي الغاية الحقيقية من انعقاد مثل هذه المؤتمرات.

يذكر ان عدد الدول المانحة للعراق بلغ (٢٥)دولة،منحت العراق (١,٨) مليار دولار

انسحاب عز الدين الدولة من الجبهة

المشهداني لـ (المدى): نواب " التوافق " لم يتحفظوا على الوزراء الجدد

بغداد/ المدى

أكدت النائبة عن جبهة التوافق تيسير المشهداني ان اعضاء الجبهة اتفقوا على جميع الاسماء المرشحة للمناصب الوزارية قبل عرضها على رئيس الوزراء.

وقالت المشهداني لـ (المدى) "ان اعضاء الجبهة ليس لديهم اي تحفظ على أي اسم من اسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء. واوضحت انه تم طرح الاسماء على اعضاء الجبهة قبل ارسالها الى رئيس الوزراء باستثناء من كان متغيباً عن الحضور، متوقعة ان تتم الموافقة على الاسماء المرشحة وعرضها على مجلس النواب نهاية الاسبوع الحالي.

وعلى صعيد متصل، أعلن النائب عز الدين الدولة انسحابه من جبهة التوافق.

وقال الدولة في مؤتمر صحفي عقده امس الاثنين ان هناك اختلال توازن كبيراً داخل جبهة التوافق، معتبراً ان الحزب الاسلامي يمتلك الجبهة ويقودها ويستحوذ على كل ما متاح لها في الساحة السياسية الرسمية والشعبية. ونفى النائب ان يكون لانسحابه أية علاقة بمسالة الحقائب الوزارية التي تتفاوض الجبهة بخصوصها في الوقت الحاضر مع رئيس الوزراء نوري المالكي.

الخميس .. إعلان نتائج المرحلة المتوسطة

بغداد/ المدى

تعتزم وزارة التربية اعلان نتائج امتحانات الطلبة للمرحلة المتوسطة يوم الخميس في بغداد وجميع المحافظات.

وقال بيان صادر عن وزارة التربية أن الوزارة سوف تعلن نتائج الامتحانات الوزارية النهائية للمرحلة المتوسطة يوم ٢٠٠٨/٧/١٠ في بغداد ومن ثم توزع على المحافظات عن طريق المعتمدين، داعية في الوقت نفسة طلبة المرحلة المتوسطة الى مراجعة المدارس لغرض تسلم النتائج.

مطالبة برلمانية بمنع التزوير في انتخابات مجالس المحافظات

بغداد/ هشام الركابي

طالب النائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد علي الاديب بان يكون للحكومة دور كبير في تهيئة الاجواء الامنية في انتخابات مجالس المحافظات. وقال الاديب في تصريح خص به "المدى" ان مخاوف القوى السياسية من حدوث عمليات تزوير في الانتخابات شيء لايمكن تجاهله لكن على الحكومة ان تعمل بجدية واتخاذ إجراءات تمنع حدوث حالات كهذه. مشيراً الى ان مهمة نجاح الانتخابات لاتتعلق بالحكومة فحسب بل على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ايضا حيث يجب على الاخيرة ان تزيد من المراقبين في المراكز الانتخابية لتحاشي حصول عمليات تزوير او خروقات تنعكس سلباً على العملية الانتخابية. من جهته قال رئيس الكتلة العربية للحوار الوطني صالح المطلك ان هنالك تخوفا كبيرا لدى الكتل السياسية من حدوث عمليات تزوير في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

في غضون ذلك جدد زعيم الائتلاف العراقي الموحد السيد عبد العزيز الحكيم في بيان له الأحد، تأكيده خوض الائتلاف لإنتخابات مجالس المحافظات وإصراره على إجرائها في موعدها، نافيا أن يكون تأخير الإنتخابات سببه التمسك باستخدام الرموز الدينية في الدعاية.

لأول مرة منذ سقوط النظام

توافد آلاف الزائرين إلى سامراء لإحياء ذكرى استشهاد الإمام علي الهادي (ع)

صلاح الدين/ المدى

توافد آلاف الزوار أمس ، الاثنين، من مختلف مناطق العراق إلى مدينة سامراء لإحياء ذكرى استشهاد الإمام علي الهادي وسط إجراءات أمنية مشددة.

وأوضح مصدر في مدينة سامراء أن "أكثر من سبعة آلاف زائر من مختلف مناطق العراق وفدوا إلى مدينة سامراء منذ يوم أمس الاول الأحد حتى ظهر أمس الاثنين في تجمع يعد الأكبر الذي يزور المدينة منذ الحرب في ٢٠٠٣".

وأضاف المصدر أن "قوات الجيش والشرطة والصحوة وفروا أجواء آمنة باتخاذهم إجراءات أمنية مشددة، فيما أقام أهالي المدينة على طول الطريق إلى سامراء السرادق والخيم وقدموا المشروبات والأطعمة للزائرين ودعمهم القوات الأمنية، حيث تم تخصيص جانب من الطريق الدولي لسير الزائرين". من جهته اعلن عضو مجلس محافظة النجف قائد الشمري الاثنين ان حشوداً من الزوار من محافظة النجف توجهت الى مرقد الامامين العسكريين(ع) في سامراء، للمرة الاولى منذ الحرب عام ٢٠٠٣، واضاف الشمري "أنها المرة الاولى التي يتوجه فيها مثل هذا العدد من الزوار الى المرقد منذ سقوط النظام". وتوجهت عشرات الحافلات الكبيرة وسط إجراءات امنية مشددة من النجف الى سامراء وفقاً لمصادر إعلامية.

لجان للتحقيق بأسباب عدم إطلاق سراح المعتقلين

بغداد/ المدى

شكل مجلس القضاء الأعلى لجاناً من أعضاء الادعاء العام لمتابعة قضايا المعتقلين في مراكز الاحتجازالتابعة لوزارات العدل والداخلية و الدفاع ومعرفة أسباب عدم اطلاق سراح المشمولين بالعفو منهم . واكد مجلس القضاء الاعلى في بيان تلقت (المدى) نسخه منه امس الاثنين: ان اللجان ستقوم بجولات ميدانية في مراكز الشرطة ومكاتب التحقيق للاطلاع على أوراق التحقيق و تدقيقيها ومعرفة الأسباب التي حالت دون اطلاق سراح المعتقلين المشمولين بالعفو على الرغم من صدور امرمن اللجان القضائية شمولهم بقانون العفو .

البدء بعملية تفكيك وإزالة أول منشأة نووية مدمرة في العراق

بغداد /المدى

اعلن وزير العلوم والتكنلوجيا رائد فهمي عن بدء التنفيذ بعملية تفكيك وازالة أول منشأة نووية مدمرة والواقعة في منطقة التويثة جنوب بغداد .

واوضح فهمي خلال احتفالية اقامتها الوزارة امس الاثنين في قصر المؤتمرات بالتنسيق مع لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب ان من المرجح ان لا تحتوي هذه المنشأة التي تم تدميرها في حرب عام ١٩٩١ على مواد مشعة او على كميات ضئيلة جداً غير ذات تأثير ملموس.

واكد انه تم اختيارها لتكون الخطوة الاولى في عملية التفكيك والإزالة والتي من المتوقع لها ان تستغرق عدة سنوات بحيث تستطيع ملاكات الوزارة العلمية ان تكتسب خبرة تفتقدها حاليا وتسمح لها لاحقا بالتعامل مع المنشات الاخطر كالمفاعل الروسي IRT5000 ومختبرات الكيمياء الاشعاعية المدمرة .

وأكد "ان هذا المشروع يندرج في أطارالسياسة العامة للوزارة والحكومة لإزالة التلوث في البلد وهذه مهمة وتحد كبير يواجه العراق لضخامة المشكلة بسبب تعدد أشكال التلوث واثاره البالغة الضرر على الصحة العامة وعلى الاقتصاد الوطني.

وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ قد قال ان الحكومة أزالت ٥٥٠ طنا من اليورانيوم الطبيعي المتخلف من عهد النظام السابق وباعتها لشركة كندية. وكان اليورانيوم مخزنا في مجمع التويثة والذي كان يوما مركزا لبرنامج أسلحة صدام.

إعادة ترسيم حدود السيادة

الوصاية المذلة..!

-٢-

فخري كريم

بموجب القرر ١٥٤٦ الصادرمن مجلس الامن في ٨ حزيران عام ٢٠٠٤ يخضع العراق الى وصاية مباشرة من قبل القوات المتعددة الجنسية، اي القوات الامريكية في واقع الحال.

ويطلق هذا القرار يد هذه القوات ويمنحها حق التصرف والتحرك بحرية مطلقة، من دون أي قيد او شرط او خضوع للقوانين العراقية، ومن دون ان تكون للحكومة العراقية او أي مسؤول عراقي مهما كان موقعه في سلم الدولة رفيعاً او مقرراً، الحق بالتدخل فيما تتخذه من قرارات او تحد من حريتها .

إن للقوات الامريكية الحق وفقاً للوصاية التي تضمنها قرار مجلس الامن، الاشراف على العمليات العسكرية والامنية براً وجواً بما في ذلك حركة الطيران المدني، من دون ان يستطيع حتى رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء ناهيك عن قادة البلاد الآخرين التنقل في الاجواء العراقية من مدينة الى اخرى من دون اذن مسبق من القيادة الامريكية في العراق وموافقتها .

ولهذه القوات ان تتصرف بحرية في دهم المدن والاحياء والمنازل ومقرات الاحزاب والوزارات ومؤسسات الدولة من دون استثناء واعتقال من تشاء لأي فترة تقررها .

بل ان مناطق تكاد تشمل اهم المواقع الستراتيجية في مختلف انحاء العراق وفي العاصمة بشكل خاص، (المنطقة الخضراء، القصور الرئاسية والمطارات) تقع تحت السيطرة المباشرة للقوات الامريكية، ويخضع كبار المسؤولين العراقيين وبضمنهم وزراء الدفاع والداخلية والامن الوطني وقادة الفيالق والفرق والنواب الى التفتيش والمساءلة عند المرور من نقاط السيطرة الامريكية، على ان يحمل كل منهم هوية صادرة من السلطة الامنية للقوات الامريكية، التي لاتمنحها لأحد من دون ان يراجعها شخصياً، ويملأ استمارة استبيان تفصيلي بخصوص سيرته الذاتية والسياسية، مع ما تتطلبه من "طبع اصابع"او بصمات عيون"! ومع كل ذلك فإن الجندي الامريكي، او حتى القادم من مجاهل افريقيا وبلدان شرق وجنوب آسيا يحق له ان يمنع مرور المسؤول او يخضعه لإجراءات مشددة يتفنن هو بابتكارها، وغير ذلك من التدابير ذات الطابع السيادي التي لاتمارسها الدولة على مواطنيها الا بقانون.

إن العراق منذ تعيين بول بريمر "وصياً مطلق الصلاحية على العراق" يعيش في ظل هذه الحالة، وما تغير فيها بعد مغادرته وتسليم (السيادة) الى الحكومة الانتقالية اقتصر على "اعلان انهاء الاحتلال " مع الابقاء على تدابيره!

ولا يراد من تبيان هذا الواقع ، الانتقاص من التقدم الذي احرزته العملية السياسية الديمقراطية، سواء على صعيد اعادة بناء مرافق ومؤسسات الدولة او تمكين الاجهزة الامنية والعسكرية، غير ان الحكومة العراقية في سياق هذا التقدم السياسي والعسكري والامني ظلت مقيدة بالقرار ١٥٤٦ ومضامينه المخلة بالسيادة.

ولا يقتصر الامر على الصلاحيات السيادية والامنية والعسكرية التي تتمتع بها القوات الامريكية وفقاً للقرار المذكور بل انه منح الشركات الامنية الامريكية والاجنبية حصانة كاملة بمنأى عن القوانين العراقية ، تجيز لها حتى قتل المواطنين العراقيين والاعتداء عليهم وعلى حرماتهم .

إن المشهد المذل الذي يتكرر يومياً امام انظار العراقيين، ويلخص الحالة الراهنة التي تعيش في ظلها البلاد، يعكسها "امتثال" سيارات ومواكب كبار المسؤولين وليس المواطنين فحسب، عند مرور اي رتل امريكي للتحذير الآمر "لاتقترب القوة مخولة باطلاق النار" .

ان النقاشات الجارية اليوم من وجهة نظر العراقيين بشان امرار اتفاقية ستراتيجية عراقية امريكية، او البحث عن خيارات وبدائل اخرى، لابد من ان تستهدف، انهاء هذا الواقع واستبداله بما يعيد للعراق سلطته المقررة وسيادته على اراضيه واجوائه وتحقيق استقراره وأمن مواطنيه، وتحريره من أي وصاية أجنبية.

ونحن نعرض حالنا ، لسنا في معرض الشك بنيات اطراف الحكم والقيادة السياسية، بل في عدم اعلانها الصريح عن نياتها الفعلية، وتحديد مواقفها بشفافية من موقع المسؤولية الوطنية ازاء مصائر البلاد .

ان الحكومة العراقية مطالبة، بتوضيح وجهتها او حتى موقف كل طرف فيها "اذا اقتضى الامر" ازاء مايطرح من خيارات، وفي مقدمتها خيار عقد الاتفاقية المقترحة مع الولايات المتحدة ومضامينها وشروطها.

وفي كل الاحوال، لابد من كشف المستور من المواقف، في ضوء ما يحققه اي بديل لجهة استعادة السيادة، وتكريس سلطة الدولة على مقدرات البلاد، وانهاء الوصاية الاجنبية او تقريب الخلاص من وجودها .

إن الاتفاقية مع الولايات المتحدة او اي بديل آخر يمكن ان يحظى بموافقة العراقيين، يشترط استجابته الواضحة والصريحة للمصالح الوطنية العليا، ومراعاتها للحساسية الوطنية للعراقيين الذين ذاقوا الامرين من الحروب والاحتلال وتبعاتهما ،ومن اعباء المرحلة الانتقالية التي فرضتها الوصاية الدولية عبر قرار مجلس الامن .

ولسنا في معرض الشك ايضاً، بإمكانات وطاقات شعبنا ودولتنا الوليدة "مشوهة التكوين" ولا بما تحقق من تقدم وانجاز على صعيد تمكين قواتنا المسلحة والامنية،.. لكننا ونحن نؤكد ذلك، ننتظر من اولي الامر والنهي في الحكومة والقيادة السياسية ان يضعونا في صورة الامكانات الفعلية لتبني اي خياراو اتخاذ اي خطوة جريئة وحازمة على طريق استعادة سيادتنا وتحديد مستوى ما تتطلبه اي خطوة وما يترتب عليها من نتائج .

ان مالانريده في كل الاحوال هو استمرار الوصاية علينا، بالخروج من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ...

ويبقى على الحكومة ان تكاشفنا بأي وسيلة تحقق لنا هذا المراد الصعب والمعقد ..

فهل لها ان تتجرأ وتكشف المستور من المواقف والإرادات؟!

تنويه

ورد خطأ في المقال الافتتاحي الذي كتبه الاستاذ فخري كريم ما يأتي:

الموطن والصحيح المواطن والحكومات والصحيح الحكومة.